مقرر

بشأن تقرير مجلس السلم والأمن عن أنشطته

وعن وضع السلم والأمن في إفريقيا

الوثيقة ASSEMBLY/AU/4(XVII)

إن المؤتمر:

1. **يحيط علما** بتقرير مجلس السلم والأمن عن أنشطته وعن وضع السلم والأمن في إفريقيا بما في ذلك تقرير هيئة الحكماء عن أنشطتها كما ورد في الملحق (2)؛

2. **يذكّر** بالمقرر ASSEMBLY/AU/DEC.338(XVI)REV.1 الصادر عن دورته العادية السادسة عشرة المنعقدة في أديس أبابا، إثيوبيا، يومي 30 و31 يناير 2011 بالإعلانين حول وضع السلم والأمن في إفريقيا الصادرين عن الاجتماع الـ275 على المستوى الوزاري لمجلس السلم والأمن PSC/MIN/BR.1(CCLXXV) والدورة الاستثنائية لمؤتمر الاتحاد المنعقدين في أديس أبابا يومي 26 أبريل و25 مايو 2011 على التوالي. EXT/ASSEMBLY/AU/DECL.(01.2011) **يشدد** على ضرورة مواصلة الجهود من أجل تنفيذهما على نحو فعّال؛

3. **يلاحظ** أن إفريقيا لا تزال تواجه تحديات خطيرة في مجال السلم والأمن، على الرغم من التقدم الهام المحرز في تسوية النزاعات وتعزيز السلام. **يشدد** على ضرورة بذل جهود أكبر وأفضل تنسيقا على أساس ملكية وقيادة إفريقيا، من أجل تعزيز السلم والأمن والاستقرار على نحو دائم في القارة و**يدعو** الشركاء الدوليين إلى إدراج عملهم في هذا الإطار على نحو وثيق؛

4. **يحيط علما** بالجهود المبذولة سواء على مستوى المفوضية أو المجموعات الاقتصادية الإقليمية/الآليات الإقليمية لمنع النزاعات وإدارتها وتسويتها لاستكمال تشغيل المنظومة القارية للسلم والأمن و**يشدد** على ضرورة التعجيل بالعملية؛

5. **يهنئ** مجموعة تنمية الجنوب الإفريقي (السادك) على جهودها الرامية إلى تسهيل العودة إلى النظام الدستوري في مدغشقر على أساس "خارطة الطريق للخروج من الأزمة في مدغشقر" على نحو ما أجازته القمة الاستثنائية للسادك المنعقدة في ساندتون، جنوب إفريقيا، يومي 11 و12 يونيو 2011. **يطلب** من السادك والاتحاد الإفريقي مواصلة العمل معا من أجل إيجاد حل توافقي ودائم للأزمة في إطار الاحترام الدقيق للمواثيق ذات الصلة للاتحاد الإفريقي والمتعلقة بالتغييرات غير الدستورية للحكومات، بما يشمل التعجيل بعقد اجتماع لمجموعة الاتصال حول مدغشقر؛

6. **يعبر عن ارتياحه** لاستكمال عملية تنفيذ الاتفاق حول إدارة الفترة الانتقالية في جزر القمر والموقع في 16 يونيو 2010 و**يحث** الأطراف القمرية المعنية على مواصلة جهودها من أجل تعزيز المكتسبات المحققة. و**يعيد التأكيد** على أن جزيرة مايوت تابعة لاتحاد جزر القمر و**يعبر عن بالغ أسفه** من مواصلة فرنسا سياستها الحالية، لاسيما تحويل مايوت إلى مقاطعة؛

7. **يرحب** بتوقيع اتفاق كمبالا في 9 يونيو 2011 بين رئيس الحكومة الاتحادية الانتقالية للصومال السيد الشيخ شريف أحمد ورئيس البرلمان الاتحادي الانتقالي، السيد شريف حسن شيخ عدن والذي يهدف إلى وضع حد للفترة الانتقالية الحالية مع تأجيل الانتخابات لفترة عام واحد (1). **يحيط علما** باستقالة رئيس الوزراء السيد محمد عبد الله محمد "فرماديو"وكذلك قرار رئيس الحكومة الاتحادية الانتقالية تعيين السيد

عبد الوالي محمد علي رئيسا جديدا للوزراء وهو ما أجازه البرلمان الاتحادي الانتقالي منذ ذلك الوقت و**يشجع** على الاستكمال السريع للمشاورات لتشكيل حكومة جديدة ثم إجازتها من قبل البرلمان. **يشدد** على أن التنفيذ السريع لاتفاق كمبالا سيسهم إلى حد كبير في تعزيز المكاسب العسكرية الهامة التي حققتها الحكومة الاتحادية الانتقالية بدعم من بعثة الاتحاد الإفريقي في الصومال؛

8. **يعبر عن تقديره** لأفراد بعثة الاتحاد الإفريقي في الصومال على مساهمتهم القيمة في عملية السلم والمصالحة في الصومال و**يشيد** بالبلدين المساهمين بقوات وهما أوغندا وبوروندي. **يدعو** الدول الأعضاء التي تعهدت بالمساهمة بقوات إلى الوفاء بالتزاماتها وكذلك المجتمع الدولي إلى تقديم الدعم الضروري لبعثة الاتحاد الإفريقي في الصومال. **يكرر نداءه** إلى مجلس الأمن للأمم المتحدة للإذن بنشر عملية حفظ سلام تابعة للأمم المتحدة في الصومال والقيام في نفس الوقت بتقديم دعم أكثر كفاية لبعثة الاتحاد الإفريقي في الصومال تمشيا مع الطلبات الواردة في البيان PSC/MIN/1(CCXXXXV) الصادر عن الاجتماع الـ245 لمجلس السلم والأمن المنعقد في 15 أكتوبر 2019؛

9. **يعبر مجددا عن قلقه** من المأزق الذي لا يزال يعترض عملية السلام بين إرتريا وإثيوبيا. و**يشدد** مرة أخرى على الحاجة إلى تجديد الجهود الإفريقية لمساعدة البلدين على حل خلافاتهما بطريقة سلمية وتطبيع علاقاتهما ووضع الأساس لتحقيق السلم والأمن الدائمين في القرن الإفريقي و**يشجع** البلدين على تقديم التعاون الضروري لمثل هذه الجهود، بما في ذلك تلك التي يبذلها رئيس المفوضية؛

10. **يكرر نداءه** إلى جيبوتي وإرتريا لأن تنفذا، بحسن نية وبصورة دقيقة، الاتفاق الموقع في 6 يونيو 2010 تحت رعاية قطر وذلك من أجل تسوية خلافاتهما الحدودية وتعزيز تطبيع علاقاتهما **ويطلب** من

المفوضية القيام برصد الوضع عن كثب وبذل قصارى الجهود لتسهيل العملية؛

11. **يؤكد مجددا** على الحاجة إلى تبني نهج إقليمي إزاء تحديات السلم والأمن والاستقرار في القرن الإفريقي على نحو ما ورد في الفقرة 12 من المقرر ASSEMBLY/AU/DEC.338(XVI) REV.1. وفي هذا الصدد، **يرحب** بالشراكة بين المفوضية ومنظمة العمل الدولية والإيجاد، في عقد مؤتمر لأصحاب المصلحة والشركاء الإنمائيين حول العمالة من أجل السلم والاستقرار والتنمية في القرن الأفريقي، في أديس أبابا، يومي 11 و12 أبريل 201؛ **ويطلب** من المفوضية مواصلة جهودها، بما في ذلك إجراء المشاورات مع جميع أصحاب المصلحة، لتسهيل عقد مبكر للمؤتمر الإقليمي المقرر حول السلم والأمن والاستقرار والتنمية في القرن الأفريقي، كما هو منصوص عليه في المقرر المذكور أعلاه؛

12. **يشير** إلى الإعلان الرسمي حول السودان الصادر عن الدورة العادية السادسة عشرة، عقب نجاح إجراء استفتاء تقرير المصير لجنوب السودان، الذي يشكل الركن الأساسي لاتفاق السلام الشامل. **ويقر** بخيار الانفصال الذي عبر عنه شعب جنوب السودان بأغلبية ساحقة، و**يتطلع** إلى الترحيب بجمهورية جنوب السودان باعتبارها أحدث عضو في الاتحاد الأفريقي، وذلك فور حصولها على الاستقلال في 9 يوليو 20141؛

13. **يحث** الأطراف السودانية في اتفاق السلام الشامل، لاسيما الرئيس عمر حسن البشير والنائب الأول للرئيس، سلفاكير ميارديت، رئيس حكومة جنوب السودان، على الاستمرار في إبداء الالتزام المطلوب بالتنفيذ الكامل لاتفاق السلام الشامل واستكمال مفاوضات ما بعد الاستفتاء،

بدعم من فريق التنفيذ الرفيع المستوى للاتحاد الأفريقي، وفي روح إنشاء دولتين قابلتين للاستمرار، تتداعمان وتتعايشان في سلام؛

14. **يرحب** في هذا الصدد بتوقيع حكومة السودان والحركة الشعبية لتحرير السودان، في 20 يونيو 2011، بأديس أبابا، على اتفاق حول ترتيبات مؤقتة لإدارة وأمن منطقة أبيي، بتسهيل من فريق التنفيذ الرفيع المستوى للاتحاد الأفريقي، الأمر الذي يمكن من استتباب الأمن وعودة النازحين إلى منازلهم في هذه المنطقة، وكذلك تهيئة ظروف يتمكن الفريق في ظلها من تقديم توصيات بشأن الوضع النهائي لأبيي في وقت يتم الاتفاق عليه. **يجيز** الاتفاق و**يحث** الطرفين على التأسيس على هذا الاختراق لتسوية المسائل العالقة في مفاوضاتهما. **ويهنئ** كذلك حكومة إثيوبيا، خاصة رئيس الوزراء ملس زيناوي، لدوره الرئيسي في تسهيل هذا الاختراق واستعداده لتوفير جنود في قوة الأمن المؤقتة لأبيي دون تأخير. وفي هذا الصدد، **يرحب** باعتماد القرار 1990 (2011) الصادر عن مجلس الأمن والذي يصرح بنشر قوات الأمن المؤقتة للأمم المتحدة في أبيي لتسهيل تنفيذ الاتفاق **ويؤكد** على أن هذا القرار دليل واضح على أفضل السبل التي يمكن بها للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة حشد مزاياهما النسبية لمعالجة تحديات السلم والأمن في أفريقيا؛

15. **يرحب** بل **ويقر** بالاتفاق الإطاري للشراكة السياسية والترتيبات السياسية والأمنية في النيل الأزرق وجنوب كوردفان التي تم توقيعها بتسهيل من فريق التنفيذ الرفيع المستوى في أديس أبابا، 28 يونيو 2011 من قبل حكومة السودان والحركة الشعبية لتحرير السودان كخطوة حاسمة نحو تعيز السلم والأمن والديمقراطية في جمهورية السودان. **ويهنئ** الطرفين على التزامهما بالحل السلمي لخلافاتهما **ويدعوهما** إلى الوقف الفوري للأعمال العدائية والسماح بوصول المساعدات الإنسانية وعودة النازحين إلى أوطانهم.

16. **يشدد على ضرورة** تجديد الجهود الرامية إلى إحلال السلام الدائم والعدالة والمصالحة في دارفور. و**يلاحظ بارتياح** اختتام محادثات الدوحة السياسية وإجازته جميع أصحاب المصلحة في المؤتمر حول دارفور، المنعقد في الدوحة، من 27 إلى 31 مايو 2011، تحت رعاية رئيس الوسطاء المشترك وحكومة قطر، لمشروع الوثيقة النهائية باعتباره أساسا نحو تحقيق السلام. و**يتطلع** إلى نتائج كل من المفاوضات بين حكومة السودان وحركة التحرير والعدل والمناقشات مع حركة العدل والمساواة؛

17. **يعرب عن تأييده الكامل** للجهود التي يبذلها فريق التنفيذ، بدعم من اليوناميد، للتعجيل بإطلاق العملية السياسية في دارفور، تمشيا مع المقررات ذات الصلة للاتحاد الأفريقي، باعتبارها وسيلة للتصدي لتحديات السلم والعدالة والمصالحة في دارفور، بطريقة شاملة لجميع المسائل والأطراف. **ويرحب** بالتزام حكومة السودان بتهيئة جو ملائم للعملية، و**يدعو** شركاء الاتحاد الأفريقي، لاسيما مجلس الأمن للأمم المتحدة وأعضاءه، إلى تقديم الدعم الكامل لهذه العملية واتخاذ الخطوات المتوقعة منهم لتسهيل عمل فريق التنفيذ في هذ الخصوص. و**يشيد** بقيادة اليوناميد وبالعاملين فيها لتفانيهم ولمساهمتهم في البحث عن السلام؛

18. **يعرب عن تقديره ودعمه الكامل** لما يقوم به، تحت رئاسة الرؤساء السابقين تابو أمبيكي وعبد السلام أبوبكر وبير بويويا، فريق التنفيذ وفريق العمل الذي يقدم مساهمة رئيسية في المساعي الرامية إلى إحلال السلم والعدالة والمصالحة في السودان؛

19. **يرحب** بالتقدم المشجع الذي تحقق في تعزيز السلم والإعمار في فترة ما بعد النزاع في بوروندي، جمهورية الكونغو الديمقراطية، جمهورية أفريقيا الوسطى، ليبيريا وسيراليون، و**يشجع** المفوضية على الاستمرار

بحزم في تنفيذ نتائج الاجتماع الفني حول إعادة الإعمار في فترة ما بعد النزاع والتنمية، المنعقد في أديس أبابا، يومي 2 و3 يونيو 2011، بما في ذلك عقد مؤتمر تضامن أفريقي في أكتوبر 2011. **ويبدي** ارتياحه لعقد مائدة مستديرة للمانحين لصالح جمهورية أفريقيا الوسطى، في 15 يونيو، في بروكسيل، بدعم نشط من المفوضية، و**يحث** جميع الجهات الفاعلة المعنية على الوفاء بالالتزامات التي أعلنت عنها. **يشدد** كذلك على الأهمية التي يكتسيها حسن سير الانتخابات المقرر إجراؤها في جمهورية الكونغو الديمقراطية، في نوفمبر 2011، وفي ليبيريا في 2012، و**يطلب** من المفوضية وهيئة الحكماء دعم هاتين العمليتين الانتخابيتين وتقديم مساهمتها في نجاحهما، بما في ذلك ما يندرج في إطار متابعة توصيات الهيئة حول النزاعات والعنف ذات الصلة بالانتخابات، كما أجازته الدورة العادية الثالثة عشرة لمؤتمر الاتحاد، المنعقدة في سرت، في يوليو 2009؛

20. **يبدي ارتياحه** لاستمرار جهود تنفيذ اتفاق 15 يناير 2010 بين السودان وتشاد، والنتائج الملحوظة التي تحققت في هذا الصدد، خصوصا فيما يتعلق بتأمين الحدود المشتركة. **ويبدي ارتياحه كذلك** لعقد القمة الثلاثية التي جمعت، في الخرطوم، في 23 مايو 2011، بين رؤساء جمهورية أفريقيا الوسطى والسودان وتشاد، في إطار الجهود الرامية إلى تعزيز الأمن والتعاون الإقليميين. في هذا السياق، **يشجع** المفوضية على العمل على التنفيذ الفعال للنهج الإقليمي المنصوص عليه في الفقرة 4 من بيان الاجتماع السبعين لمجلس السلم والأمن المنعقد يومي 12 و13 فبراير 2007، إلى جانب بحث طرق دعم مبادرات التعاون العابر للحدود المتخذة أو المزمعة مع البلدان الثلاثة المعنية في إطار برنامج الحدود للاتحاد الأفريقي؛

21. **يرحب** بالمبادرات التي اتخذتها المفوضية من أجل تنفيذ الفقرة 21 من مقرر المؤتمر ASSEMBLY/AU/DEC.294(XV) بشأن جيش الرب للمقاومة، وعلى وجه الخصوص إرسال بعثة تقييم فني من 16 مارس إلى 4 أبريل 2011 إلى البلدان الخمسة المتأثرة بالأنشطة المزعزعة للاستقرار والتي يقوم بها جيش الرب للمقاومة وتنظيم الاجتماع الوزراي الإقليمي الثاني حول مسألة جيش الرب للمقاومة الذي عُقد في أديس أبابا يوم 8 يونيو 2011. **ويقدم دعمه الكامل** لنتائج هذا الاجتماع **ويطلب** من مجلس السلم والأمن الترخيص الفوري للعملية المقترحة بكافة جوانبها، بما في ذلك قوة التدخل الإقليمية، ومركز العمليات المشتركة، وآلية التنسيق المشتركة. **ويطلب** من الأمم المتحدة ومن شركاء الاتحاد الأفريقي الآخرين دعم المبادرة الرامية إلى حماية السكان المدنيين المتضررين بما في ذلك الدعم المالي واللوجستي؛

22. **يرحب** بنهاية أزمة ما بعد الانتخابات في كوت ديفوار وقيام الرئيس المنتخب ديمقراطيا، السيد الحسن درامان واتارا، بتولي سلطة الدولة بشكل كامل. **ويلاحظ بارتياح** التزام السلطات الجديدة بتعزيز السلم والمصالحة. **ويطلب** من المفوضية، بالتعاون مع المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والشركاء الآخرين بما في ذلك الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي، التعجيل بتنفيذ التدابير المتخذة في إطار المقررات ذات الصلة الصادرة عن مجلس السلم والأمن والقمة الاستثنائية، لمرافقة العملية الجارية في كوت ديفوار، بما في ذلك دعم لجنة الحوار والحقيقة والمصالحة، وإصلاح قطاع الأمن، وتنفيذ الجوانب العالقة من اتفاق واجادوجو السياسي والانتعاش الاجتماعي والاقتصادي من خلال إرسال بعثة تقييم وتنظيم مؤتمر للتضامن الأفريقي؛

23. **يرحب** بالتقدم المحرز في غينيا بيساو وخاصة اعتماد الحكومة لخارطة طريق المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا–جماعة البلدان الناطقة

باللغة البرتغالية حول إصلاح قطاع الأمن، والتي تستجيب لأهداف خطة عمل طرابلس. **ويشجع** سلطات غينيا بيساو على مواصلة الجهود المبذولة ولا سيما فيما يخص مكافحة الإفلات من العقاب والاتجار بالمخدرات وسيادة القانون والانتعاش الاجتماعي والاقتصادي. **ويحث** الشركاء الدوليين على مواصلة دعم غينيا بيساو وخاصة من خلال عقد مائدة مستديرة للمانحين التي تم تأجيلها مرارا، وذلك في أقرب موعد ممكن؛

24. **يشدّد** على ضرورة مواصلة الجهود من كافة أصحاب المصلحة في جمهورية غينيا بغية تعزيز السلم والمصالحة الوطنية وإرساء الديمقراطية والحكم الرشيد. **ويشجع** الحكومة الغينية وجميع أصحاب المصلحة على السعي إلى إجراء الانتخابات التشريعية في المواعيد المحددة وفي ظروف من الشفافية والانصاف، من أجل استكمال عملية إنشاء المؤسسات الديمقراطية بعد الانتخابات الرئاسية التي جرت في نوفمبر 2010. **ويناشد** الشركاء الإنمائيين تقديم الدعم المطلوب للانتعاش الاقتصادي والاجتماعي لغينيا؛

25. **يرحب** بالتطور الإيجابي للوضع في تونس وللتقدم المحرز في الفترة الانتقالية وخاصة التحضير لانتخابات الجمعية التأسيسية المقرر إجراؤها في 23 أكتوبر 2011 وإنشاء الهيئة العليا المستقلة للانتخابات، فضلا عن مناخ الحرية والديمقراطية الذي يسود البلد. **ويوجه نداءًا عاجلا** إلى كافة شركاء الاتحاد الأفريقي لتقديم الدعم المالي والاقتصادي الضروري لتسهيل وصول المرحلة الانتقالية إلى منتهاها. **ويرحب** بالزيارات التي قام بها رئيس المفوضية وهيئة الحكماء إلى تونس من 21 إلى 23 مارس ومن 12 إلى 14 أبريل 2011 على التوالي؛ **ويطلب** من المفوضية مواصلة دعم الجهود الحالية في تونس؛

26. **يحيط علما** بالتطور الإيجابي للوضع في مصر إثر الانتفاضة الشعبية التي حدثت هناك في يناير/فبراير 2011 وخاصة جو الحرية الذي يسود هناك الآن وانفتاح الحيز السياسي واعتماد تشريعات جديدة تسهل تكوين الأحزاب السياسية والاستفتاء الدستوري الذي أُجري في 19 مارس 2011 والخطوات التي يجري اتخاذها لتمكين الشعب المصري من اختيار قادته بصورة ديمقراطية وإنشاء مؤسسات تكون نيابية حقيقة وتحترم الحريات وحقوق الإنسان الأساسية. **ويشجع** السلطات والأحزاب المصرية على المواظبة على جهودها لاستكمال الفترة الانتقالية وضمان تحقيق تطلعات وآمال الشعب المصري. **ويطلب** من المفوضية ألا تدخر أي جهد في دعم ومصاحبة الفترة الانتقالية مع البناء بصفة خاصة على نتائج زيارات كل من الرئيس وهيئة الحكماء إلى مصر في 26 و27 مارس 2011 ومن 4 إلى 6 يوليو 2011 على التوالي. **ويحث** بقوة شركاء الاتحاد الأفريقي والمؤسسات المالية الدولية على توفير الدعم الذي تشتد إليه الحاجة لمساعدة مصر في معالجة التحديات الاجتماعية والاقتصادية التي تواجهها ووضع الأساس لديمقراطية وتنمية مستدامة؛

27. **يكرّر بالغ قلقه** من الوضع السائد في ليبيا ويعرب عن اقتناعه بأن الحل السياسي هو وحده الذي يحقق التطلعات المشروعة للشعب الليبي وصون وحدة وسلامة أراضي هذا البلد. وفي هذا الصدد، **يشدّد** على الأهمية المستمرة التي تكتسيها خارطة الطريق للاتحاد الأفريقي كما اعتمدها مجلس السلم والأمن خلال اجتماعه الـ 265 المنعقد في 10 مارس 2011 **ويجدد تأكيد** مقرره بشأن الحل السلمي للأزمة الليبية الصادر عن دورته الاستثنائية المنعقدة في 25 مايو 2011. **ويشيد** برؤساء الدول الخمسة الأعضاء في اللجنة المختصة للفريق الرفيع

المستوى للاتحاد الأفريقي بشأن ليبيا **ويعرب عن كامل دعمه** لهم في سعيهم إلى تأدية مهامهم؛

28. **يعرب عن تقدير** الاتحاد الأفريقي الخالص لحكومات وشعوب الجزائر ومصر وتونس على الكرم الذي استقبلت به مئات الآلاف من اللاجئين وخاصة اللاجئين الأفريقيين الفارين من النزاع وقصف الناتو في ليبيا، **ويشيد أيضا** بمفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين والمنظمة الدولية للهجرة وسائر الوكالات الإنسانية على مساعدتها القيمة.

29. **يرحب** بالتقدم الذي تحقق في تنفيذ برنامج الحدود للاتحاد الأفريقي في إطار متابعة الإعلان حول مواصلة وتعجيل تنفيذ برنامج الحدود للاتحاد الأفريقي الصادر عن المؤتمر الثاني للوزراء الأفريقيين المعنيين بمسائل الحدود المنعقد في أديس أبابا، إثيوبيا، في 25 مارس 2010 وأجازته الدورة العادية السابعة عشرة للمجلس التنفيذي (EX.CL/DEC.563(XVII))، بما في ذلك الاحتفال الناجح باليوم الأفريقي الأول للحدود وكذلك الدعم المقدم ميدانياً لجهود تحديد/ترسيم الحدود والتعاون العابر للحدود ودعم القدرات. **ويقرر**، في ضوء العديد من التحديات التي لا يزال يتعين التغلب عليها والتوصيات المقدمة من المفوضية أن يمدد حتى 2017 الاطار الزمني الأولي لعام 2012 والذي حددته مذكرة التفاهم حول مؤتمر الأمن والاستقرار والتنمية والتعاون في أفريقيا المنعقد في يوليو 2002 لاستكمال تحديد/ترسيم كافة الحدود الأفريقية، حيث لم تستكمل بعد مثل هذه الممارسة؛

30. **يرحب** بالخطوات التي اتخذتها المفوضية لمتابعة المقرر ASSEMBLY/AU/DEC.311 (XV) بشأن منع الإرهاب ومكافحته، لا سيما إعداد قانون نموذجي، في أعقاب اجتماع خبراء الدول الأعضاء المنعقد في الجزائر العاصمة في ديسمبر 2010، والذي يتعين توزيعه على جميع أصحاب المصلحة بسرعة وعلى أوسع نطاق ممكن. **يشجع**

الدول الأعضاء على الاستفادة التامة من هذا القانون النموذجي لدعم و/أو تحديث تشريعاتها الوطنية، و**يطلب** من المفوضية توفير الخبرة المطلوبة، بما يشمل إنشاء فرق جاهزة من خبراء الدول الأعضاء التي تحتاج إلى مساعدة فنية. **ويدعو** جميع الدول الأعضاء إلى اتخاذ الخطوات المنتظرة منها بخصوص متابعة مقرراته ذات الصلة، بما يشمل، حيثما يلزم ذلك، التعجيل بالانضمام كأطراف إلى أدوات الاتحاد الأفريقي، خاصة بروتوكول اتفاقية منظمة الوحدة الأفريقية لعام 1999 حول الإرهاب والتنفيذ الكامل للأحكام الواردة فيها؛

31. **يرحب كذلك** بالنتائج الناجحة للدورة العادية الأولى للجنة الأفريقية للطاقة النووية التي أنشئت تحت معاهدة إنشاء منطقة خالية من السلاح النووي في أفريقيا (معاهد بليندابا)، المنعقدة في أديس أبابا في 4 مايو 2011. **يشجع** المؤتمر الدول الأطراف في المعاهدة على تقديم الدعم اللازم للجنة الأفريقية للطاقة النووية لضمان البدء المبكر والفعال لأنشطتها، و**يثني** على المفوضية لما اتخذته بالفعل من خطوات في هذا الصدد. **ويناشد** جميع الدول المعنية، التي لم تتخذ الخطوات اللازمة لكي تصبح دولاً أطرافاً في المعاهدة وبروتوكولها، القيام بذلك دون المزيد من التأخير، وذلك اقتناعاً بأن هذه الأدوات تمثل إسهاماً كبيراً في دعم النظام العالمي لعدم الانتشار النووي وتعزيز التعاون في الاستخدامات السلمية للعلوم والتكنولوجيا النووية، وكذلك في نزع السلاح العام والكامل بغرض تعزيز السلم والأمن على الصعيدين الإقليمي والدولي؛

32. **يرحب** بانتهاء المفوضية من إعداد مشروع "استراتيجية الاتحاد الأفريقي بشأن الأسلحة الصغيرة والخفيفة والذخائر والمتفجرات والمواد ذات الصلة"، إلى جانب خطة التنفيذ الخاصة بها، و**يتطلع** إلى اجتماع خبراء الدول الأعضاء المقرر عقده في الربع الثالث من عام 2011

لاستعراض واعتماد الوثيقتين. علاوة على ذلك، **يشجع** المفوضية على تسهيل إعداد موقف أفريقي موحد من معاهدة الاتجار بالأسلحة، بما في ذلك عقد اجتماع لخبراء الدول الأعضاء يسبق المؤتمر الذي سيعقد تحت رعاية الأمم المتحدة حول هذه المسألة في نيويورك في يوليو 2012، تنفيذاً لقرار الجمعية العامة 89/61 بشأن إعداد وثيقة شاملة ملزمة قانوناً تضع معايير دولية موحدة لاستيراد وتصدير ونقل الأسلحة التقليدية.

–